Received: 18 / 3 / 2024 Accepted: 5 / 5 / 2024 Published: 10 / 10 / 2024

تطور الأوضاع السياسية الداخلية في حكومة الرئيس البنغالي حسين محمد ارشاد 1983-1990

أ.م.د.هند علي حسن

hind_ali79@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ

الملخص

امتازت فترة حكم الرئيس حسين محمد ارشاد ، باستمرار الاحكام العرفية المفروضة على البلاد منذ تسنمه للسلطة في كانون الاول عام 1983 ، التي قادت البلاد الى ازمة سياسية خانقة ومستمرة مع المعارضة، استمرت طوال فترة حكمه، رافق ذلك استمرار حملات الاعتقال التي لم يسلم منها قادة احزاب المعارضة والطلبة والصحفيين، التي كانت في كل مره تشتد وتيرتها ، تشل حركة الحياة والشارع البنغلاديشي لفترات استمرت بعضها لشهور في بعض الاوقات، وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية ومعارضة تحالفين رئيسيين مهمين في البلاد بقيادة حزب رابطة عوامي وحزب بنغلاديش الوطني، ظل ارشاد متمسكً في الحكم مع انتخابات لا يبدو عليها أي شكل من اشكال الديمقراطية التي نادى بها الحزب الحاكم ، حزب جاتيا التابع للرئيس ارشاد ، فقد اجرى الأخير انتخابات تستطلع الآراء واستفتاء على نفسه عام 1985 ، وخاضت البلاد انتخابات رسمية رئاسية عام 1986 ، وانتخابات برلمانية في العام ذاته وانتخابات برلمانية أخرى عام 1988 ، وحصل حزب الرئيس ارشاد (جاتيا) على الفوز الساحق بأغلبية المقاعد، في حين قاطعت جميع الأحزاب السياسية الكبرى تقريبا صناديق الاقتراع ، وفي عام 1989، تحولت الاحتجاجات الواسعة في البلاد الى حركة جماهيرية كبيرة مارست الضغوط الهائلة على حكم ارشاد واصفه إياه بالحاكم المستبد ، استطاعت ان تنهي حكمه .

الكلمات المفتاحية : بنغلاديش ، المعارضة ، داخلية ،الرئيس

The development of the internal political situation in the government of Bangladeshi President Hussein Muhammad Ershad 1983 -1990

(ph.D). Hind Ali Hassan

Al-Mustansiriya University, College of Education, Department of History

Abstract

The period of President Hussein Mohammed Arshad's rule is characterized by the continuation of martial law imposed on the country since he assumed power in December1983. His rule leads the country to a stifling and ongoing political crisis with the opposition, which continued throughout his rule. This is accompanied by continued arrest campaigns against party leaders of the opposition, students and journalists. These campaigns are always intensified. Thus, the movement of daily life of the Bangladeshi is paralyzed for periods that sometimes lasted for months. Despite the political turmoil and the opposition of two major important alliances in the country led by the Awami League and the Bangladesh Nationalist Party, Ershad remains in power with elections that do not appear to have any form of democracy called for by the ruling party, the Jatiya Party of President Ershad. The latter holds poll elections and a referendum on itself in1985, and the country held official presidential elections in1986, parliamentary elections in the same year, and other parliamentary elections in1988. President Ershad Jatiya's party wins an overwhelming victory with a majority of seats, while almost all major political parties boycotted the ballot boxes. In 1989. The widespread protests in the country turn into a large mass movement that exerted enormous pressure on Ershad's rule, describing him as a tyrannical ruler.

Keywords: Bangladesh, opposition, internal , president.

المقدمة :

يعتبر تاريخ بنغلاديش من المواضيع المهمة والبكر التي اثارت اهتمام الباحثين في هذا الاختصاص من تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، والخوض في هكذا مواضيع يرفد مكاتبنا بمصادر مهمة والتي امتازت بفقرها في هكذا دراسات اكاديمية، تميزت فترة الرئيس البنغالي حسين محمد ارشاد (1983–1990)، الرئيس العاشر لبنغلاديش بكثرة الفوضى والاضطرابات والتصادم مع المعارضة التي استطاعت في نهاية المطاف من اقصاءه ، وكون الصحيفة لا تقل أهمية عن الوثيقة، وتتطرق للأحداث بشكل مفصل ويومي، اعتمد الباحث في ان تكون اهم رافد للمصادر في بحثنا هذا، إضافة الى المصادر والبحوث الاجنبية .

بنغلاديش موقعها وبداية الحكم العسكري فيها

تقع بنغلاديش في جنوب شرق قارة اسيا وتحدها الهند من كل الجهات ماعدا جهة اقصى الجنوب الشرقي التي تحدها منها ميانمار (بورما) ، اما من الجنوب الشرقي للقارة فيحدها من الجنوب ساحل خليج البنغال ، تشكل بنغلاديش مع الولاية الهندية في غرب البنغال منطقة إقليم البنغال المتعددة الأعراق واللغات . يشير اسم بنغلاديش الى (دولة البنغال) ، اللغة البنغالية هي الرسمية للبلاد ، عاصمتها دكا تتبع بنغلاديش النظام الجمهوري البرلماني .

تبلغ مساحة بنغلاديش 148,393 الف كم، وتأسست الحدود الحالية لدولة بنغلاديش مع تقسيم البنغال والهند في عام 1947، عندما أصبحت الإقليم الشرقي لدولة باكستان التي انفصلت من شبه القارة الهندية في 15 اب 1947، عرفت باسم باكستان الشرقية وكانت الهند تفصل هذا الإقليم عن الشطر الغربي لباكستان والذي اطلق عليه اسم باكستان الغربية بمسافة 1,600 كم تقريبا، تبلور تردي الأمور الاقتصادية والتمييز السياسي في المنطقة الى ثورة شعبية ضد غرب باكستان نتج عن ذلك قيام حرب استقلال في عام 1971 نتيجتها انفصلت باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلاديش (الخوند، 2003، الصفحات 5/304–310) ، التي عانت ما عانت بعد الانفصال من المجاعات المستمرة الكوارث الطبيعية وانتشر في انحائها الفقر والاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية ولم تستقر الا بعد عام 1991 فترة نهاية دراسة بحثنا هذا عقب عودة النظام الديمقراطي في البلاد .

دخلت بنغلاديش العقد الثاني من وجودها المستقل مع حكومة ديمقراطية في عهد الرئيس عبد الستار الملقب (رئيس)(1906–1985) ، الذي خلف الرئيس ضياء الرحمن (1936 –1981) بعد اغتياله في 30 أيار 1981، وكان كثير من الناس يأملون ان تتحسن هذه الامة كما تم وصفها بانها (امة تبدو مشؤومة) وان تكون قادرة على الحفاظ على التحول الى الحكم الديمقراطي المدني الذي بدأه ضياء لكن استيلاء الجيش على الحكومة بقيادة الجنرال حسين محمد ارشاد (1983–1990) ، في 24اذار 1982بانقلاب عسكري ابيض وبعد ثلاثة أيام من الانقلاب نصب احسان الدين تشودري كرئيسا للدولة (1982 –1983)، نصب ارشاد نفسه في اذار 1982بصفته كبير مديري قانون احكام العرفية وبموجب هذا المنصب الحكومي الرفيع الذي أعطاه سلطات تنفيذية وصلاحيات كبيرة، اعلن الاحكام العرفية في البلاد، قام بتفكيك هياكل الحكومة الديمقراطية التي بنتها إدارة الرئيس السابق بعناية خلال الخمس سنوات الماضية، فقام بتعليق الدستور وحل البرلمان، وحظر جميع الأنشطة السياسية، وظل ارشاد يحكم من وراء الكواليس الى ان تولى رسميا رئاسة البلاد في 11 كانون الأول 1983، بعد ان اعلن تشودري استقالته دون ذكر الأسباب (Butt & Siddqi, 2016, p. 703)

اعلن ارشاد في بيانه الأول بعد سيطرته على زمام الأمور ، الى ان أسباب انقلابه هي الفساد المتزايد وعدم كفاءة الحكومة المدنية التي يهيمن عليها الحزب الوطني البنغلاديشي بعد اغتيال الرئيس ضياء الرحمن كجزء من تمرد عسكري محلي في شيتاغونغ في أيار 1981 ، انقسم الحزب القومي البنغلاديشي الى فصائل متضاربه لم يكن من الممكن السيطرة عليها للرئيس عبد الستار ، ولم يثق قادة الجيش الأقوياء بحكومة ستار المدنية ، ولان القوى السياسية الرئيسية لم تتمكن من التعاون مع بعضها البعض ، لم تكن هناك مقاومة لاستيلاء ارشاد على السلطة بل استطاع من بسط سيطرته على البلاد بسهولة ، واعلن في برنامجه الحكومي ان لديه مجموعة أولويات رئيسية لأنهاء الفوضى السياسية ولحكم بنغلاديش ، منها العمل ضد الفساد وإعادة تنظيم الجهاز الإداري من اجل تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها ، والوقوف كقوة مركزية قوية مع إبقاء خصومة المدنيين في مأزق ، واسترضاء الجيش لمنع المزيد من محاولات الانقلاب. حتى منتصف عام 1988 ، اثبت ارشاد قدرته بشكل ملحوظ على تحقيق هذه الأهداف ، واصبح أطول زعيم سياسي حكم في تاريخ بنغلاديش المستقلة ،وتحقق ذلك بحنكه ارشاد وفطنته ، اذ قام بتقسيم البلاد الى خمس مناطق للأحكام

العرفية ، يرأس كل منها ضابط كبير في الجيش تم اختياره بعناية . واقام اربع وعشرون محكمة عسكرية خاصة تشترك بشكل مباشر مع الجيش في الإدارة المحلية . وعلى الرغم من استمرار نظام المحاكم المدنية في العمل ، الا ان انتهاكات احكام الاحكام العرفية تم التعامل معها من خلال محاكم الاحكام العرفية غير الدستورية ، اذ كان الضباط العسكريون في الخدمة الفعلية يجتمعون في جلسات سرية لمحاكمة قضايا تتراوح بين انتهاكات الرقابة على الصحافة الى (الأنشطة المعادية للمجتمع)المحددة بشكل غامض . ولم يكن للمدانين بالجرائم السياسية الحق في الاستئناف، وكان المتهمون يحاكمون غيابيا . وحرم الاحكام العرفية المحكمة العليا من اختصاصها فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية ، وكان انتقاد الاحكام العرفية يعاقب عليه بالسجن لمدة تصل الى سبع سنوات . تحرك ارشاد بالقوة ، لأنهاء الفساد وإعادة تنظيم الحكومة . وسجن المئات من السياسيين ، من بينهم ستة وزراء سابقين ، بتهم الفساد . اعلن ارشاد ان احدى اهم أولوياته هي إعادة تنظيم الحكومة من اجل تحقيق اللامركزية في صنع القرار ومشاريع التنمية، ومن اجل تحديد إجراءات مشروع اللامركزية هذا ، قام بتعيين لجنة إعادة تنظيم الإصلاحات الإدارية ، والتي اجرت التغييرات الشاملة في الإدارة المحلية (جريدة الثورة، 1983) ، (جريدة الجمهورية، 1983)

تسنم الرئيس حسين محمد ارشاد الحكم رسميا في البلاد

استولى الرئيس حسين محمد ارشاد على سلطة الدولة ، في كانون الأول 1983 ، واستهل بداية حكمه بوعود للشعب بالعودة الى الحكم الديمقراطي في غضون عاميين تقريبا ، لكن في الحقيقة ، استمرت الاحكام العرفية حتى تشرين الثاني 1986، وسرعان ما علق العمل بالدستور وحل البرلمان، وفي سبيل التمسك بالسلطة قام بقمع جميع الأحزاب السياسية المنافسة له ، واستهل برنامجه الحكومي بجملة إصلاحات شملت مرافق مهمة في البلاد، كان أهمها اعلانه في 12 اب 1983 عن انشاء اول بنك إسلامي في دكا عاصمة بنغلاديش، برأسمال قدرة عشرون مليون دولار تساهم فيه 13 مؤسسة مالية عربية تمتلك سبعين في المائة من رأسمال البنك علاوة على البنك الإسلامي للتنمية اطلق عليه تسمية (بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود) وعد البنك بأطلاق قروض بدون فوائد، وفتح فروع أخرى له في كافة المدن الرئيسية، باعتباره الحاكم المؤيد للإسلام الذي جعل الدين الرسمي لبلاده (جريدة الوطن، 1984) ، (جريدة الاهرام، 1984)

وفي 4 من شهر كانون الثاني عام 1984 كان محمد حسين ارشاد قد دعا أحزاب المعارضة لأجراء مفاوضات معها ، الا ان اكثر من مائة من زعماء المعارضة رفضوا دعواته قائلين انها خدعة تهدف لزعزعة موقفهم من الديمقراطية واشترطوا لأجرائها رفع الحظر عن النشاط السياسي وانهاء الاحكام العرفية، حينها كان ارشاد قد بدا في وضع خطة إعادة تنظيم الوحدات الإدارية فتم انشاء اربع وستين منطقة إدارية جديدة من الوحدة الإدارية القديمة وكان الهدف الرئيسي الثاني لإرشاد هو سحب استثمارات الصناعات المملوكة للحكومة وبحلول اذار 1984 كانت الدولة قد انشات ثلاثة وثلاثين مصنعا للجوت وخمسة وعشرين مصنعا للنسيج (جريدة الجمهورية، 1984)، ومنح قانون اصلاح الأراضي لعام الذي اعطى حقوقا مهمة للمستأجرين لأول مرة في تاريخ بنغلاديش ، ووعدت بخطة جديدة لسحب الاستثمارات من الصناعات الحكومية التي تنقل البلاد بعيدا عن الاشتراكية (جلعاد، مقدمة الى بنغلاديش، د.ت ،د. ص).

في هذا الوقت الحرج ومن اجل كسب ود الجماهير العاملة، اعلن الرئيس ارشاد موافقته لمطالب المعارضة بعد اضراب مليون ونصف عامل، شل العاصمة دكا جاء ذلك عده مفاوضات مع ائتلاف حزب المعارضة البنغلاديشي، برئاسة خالدة ضياء، التي طالبت مرارا وتكرارا بأجراء انتخابات برلمانية، وكان من نتيجة هذا الاضراب الذي نظمته الاتحادات العمالية ان اصابت 32 شخصا بجروح اثر اشتباكات بين العمال (جريدة الثورة، 1984) ، وتعهد الرئيس حسين محمد ارشاد للمعارضة بإعادة الديمقراطية واعادة العمل بالدستور الذي كان قد علقة في عام 1983، وجاء ذلك متماشيا مع خط مطالب لائتلاف معارض من سبعة أحزاب لسلطته (Chowdhury, 2019, p. 27)

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة للرئيس حسين محمد ارشاد لاحتواء المعارضة انهم استمروا في اضرابهم ، فالقت جهاز الشرطة البنغلادشية القبض على ما يقارب الستين عضوا في الجناح اليمين لرابطة الديمقراطيين البنغلاديشيين المعارضة للحكومة بضمنهم نائب رئيس الرابطة(علي احاد) (جريدة الجمهورية، 1984)، ونتيجة لحملة الاعتقالات هذه ، قرر المحامين انهاء اضرابهم الذي استمر لأسبوع في مختلف انحاء البلاد من خلال قيامهم بتظاهرة جرت في دكا للتعبير عن تضامنهم للمعارضة وكان قد قاطع حوالي 1300محام في مختلف انحاء بنغلاديش المحاكم منذ 2 من أيار 1984 للمطالبة بست نقاط أساسية من بينها رفع الاحكام العرفية

واجراء انتخابات برلمانية مبكرة وتحويل القضايا المدنية من المحاكم العسكرية الى المحاكم المدنية للبت فيها واستعادة الحقوق المدنية الأساسية للسكان (جريدة الثورة، 1984) (جريدة الجمهورية، 1984)، وفي محاولة لمهادنة المعارضة مرة أخرى، وافق الرئيس ارشاد على هذه المطالب ، ووعد بأجراء انتخابات برلمانية كخطوة اولى لإعادة الديمقراطية لبنغلاديش وصرح من خلال بيان له في 12 أيار 1984 انه (طلب من لجنة الانتخابات اجراء انتخابات برلمانية) ووعد بتحديد موعدها قريبا بعد اجراء المحادثات بين الحكومة والمعارضة ، الا انه من غير المتوقع ان تكون انتخابات الرئاسة قبل الانتخابات البرلمانية (جريدة الجمهورية، 1984)، وفي اليوم التالي أعلنت المعارضة البنغلاديشية رفضها لقرار الرئيس محمد حسين ارشاد بتاجيل الانتخابات العامة التي كان من المقرر اقامتها في 27 من شهر أيار 1984 الامر الذي اثار احتجاج المعارضة من جديد ، وأكدت الشيخة حسينة واجد ، زعيمة ائتلاف المعارضة المؤلف من 15 حزبا، ان اعلان تأجيل الانتخابات من شأنه عرقلة الجهود المبذولة لإيجاد صيغة اتفاق بين الحكومة واجنحة المعارضة من اجل العودة الى الحياة المدنية وانهاء الحكم العسكري ، وكان الحوار الأخير الذي جرى بين الرئيس البنغلاديشي وجناح اخر من المعارضة البنغلاديشية مؤلف من سبعة أحزاب بزعامة السيدة خالدة ضياء ، بشان الانتخابات العامة لم يتوصل الى صيغة مشتركة او تقارب في وجهات النظر، وعليه اعلن اكبر تحالف معارض انه سينظم مسيرات وتظاهرات جماهيرية في شتى ارجاء بنغلاديش قريبا للمطالبة بإلغاء الاحكام العرفية واجراء انتخابات برلمانية (جريدة الثورة، 1984) ، وحالت قيامها كارثة طبيعية متمثلة بفيضانات اجتاحت البلاد ناجمة عن امطار غزيرة وعواصف شديدة راح ضحيتها 22 شخص واصابت اكثر من 100 شخص بجروح خلال أسبوع واحد التي ضربت ثلاث أقاليم جنوبية شرقية وإقليم مونشيجانج بالقرب من العاصمة دكا وعزلت هذه الفيضانات الالاف من الأشخاص (جريدة الثورة، 1984) .وازداد الامر سوءا عندما أشار راديو دكا ، ان القوارض تسببت بتلف مواد غذائية قيمتها 40 مليون دولار ، وان اعداد هذه القوارض تقدر بسبعين مليون مقابل عدد سكان البلاد البالغ عددهم مائة مليون نسمة (جريدة العراق، 1984)

على ايه حال ، وعلى الرغم من ان الظروف التي عصفت بالبلاد ، قرر رئيس بنغلاديش ارشاد ، الغاء الانتخابات العامة التي كانت من المقرر اجرائها في 6 نيسان ، واجراء استفتاء عام بدلا عنه ، واعلن عن حظر كل النشاطات السياسية في بلاده فورا وانه سيعاود التشديد من الاحكام العرفية بعدما كانت قد خففت في شباط الماضي وكانت المعارضة المكونة من 22 حزب معارض قد دعت الى مقاطعة هذه الانتخابات خشية الا تكون حرة ونزيه ، بل وطالبت بتشكيل حكومة مدنية محايدة غير منحازة تتولى اشراف على انتخابات حرة وعادلة ، واصر حزب رابطة عوامي الذي يقود ائتلاف مكون من 15حزبا من أحزاب المعارضة أخرى، على موقفة في انه لن يشترك في انتخابات تجري بأشراف الحكومة الحالية، وقال الحزب الذي تتزعمه شيخة مجيب الرحمن، ان الحكومة العسكرية (تتأمر)لأجراء انتخابات صورية مزورة ، لإضفاء الشرعية على سلطتها الغير شرعية (جريدة الثورة، 1984)

وكانت البلاد قد شهدت مزيد من حوادث العنف التي أدت الى مقتل وجرح العشرات في صدامات بين الشرطة والمتظاهرين في العاصمة ومدن أخرى وجرى خلالها القاء القنابل واطلاق النار في أماكن مفرقة ، وجاءت موجة العنف بعدما دعت الأحزاب المعارضة الى مسيرة احتجاج على اجراء الحكومة للانتخابات الفرعية ولوحظ ان نداء الأحزاب الذي دعت اليه المعارضة لم يلاق النجاح المطلوب اذ كانت حركة السير شبه عادية واستمر العمل في الدوائر الرسمية والبنوك والمؤسسات التجارية وكان تحالف المعارضة الذي يضم 21 حزبا من مختلف الاتجاهات قد دعا الى هذه الاضراب لعرقلة الانتخابات في 466 مجلسا فرعيا والتي جرت في 16 و20 أيار (جريدة الجمهورية، 1984)

وقام المئات من الطلبة المعارضين للحكومة بأغلاق جميع مداخل العاصمة دكا، بعد ان توقفت الدراسة وأغلقت الجامعات أيضا ،وخرجوا في تظاهرات تطالب بإعادة الديمقراطية واطلاق سراح زملاهم الذين اعتقلوا في شهر تشرين الثاني الماضي ، واجبار أعضاء الهيئات التدريسية والمسؤولين على الاشتراك في اضراب لمدة أسبوع احتجاجا على استمرار الاحكام العرفية في البلاد ودعا تحالفان سياسيان يضم أولهما 15 حزبا والاخر سبع أحزاب الى القيام بتظاهرات لمدة أسبوع في أسبوع الأخير من شهر تموز لعام 1984 للضغط من اجل انهاء الاحكام العرفية وعودة الحياة الديمقراطية ، ودعا الرئيس البنغالي ارشاد الطلبة الابتعاد عن السياسة وتكريس وقتهم للدراسة (جريدة الثورة، 1984) ، وفشلت الدولة في ذات الشهر نفسه ، انهاء اضراب للصحفيين كانوا قد انسحبوا من اجتماع مع رئيس الوزراء عطا الرحمن بشان اضراب الصحفيين وعمال الطباعة ورفضوا اجراء أي محادثات قبل ان تتعهد الحكومة بتخفيض نفقات الطباعة وتأتي هذه الخطوة بعد ان كانت الأخيرة قد وافقت سابقا على المزيد من الشروط الأخرى التي تتضمن وضع المزيد

من الإعلانات الرسمية وزيادة الأسعار وشمل الاضراب 1200 صحفي وأربعة الاف عامل طباعة بعد ان رفض أصحاب الصحف زيادة الأجور بنسبة 39 في المئة وهي زيادة أوصى بها مجلس حكومي للأجور ويذكر أصحاب الصحف تبريرا لموقفهم انهم لن يستطيعوا تقديم هذه الزيادة الا اذا زادت مداخيلهم بشكل أساسي ، وطالب رئيس الوزراء من الرئيس التدخل لحل هذا الجمود في وقت هدد المضربون بالقيام بأعمال عنف لإجبار أصحاب الصحف على تغيير رأيهم (جريدة الاهرام، 1984)

قرر الرئيس تهدئة الشارع البنغلاديشي، فاعلن عن الغاء جميع المحاكم العسكرية المستعجلة ، واعلن ان هذا الاجراء كخطوة نحو العودة التدريجية للحكم المدني والتي يبلغ عددها 22 انشات فور استيلاء الجيش على السلطة في اذار 1982 لمحاكمة الوزراء السابقين ونواب البرلمان والسياسيين المعارضين واخرون، وان تبقى المحاكم العسكرية الخاصة التي قد انشات للنظر في قضايا الفوضى والحركات الانفصالية القبلية في التلال الواقعة جنوب شرقي بنغلاديش (جريدة الثورة، 1984) ؛ (جريدة الجمهورية، 1984)

أصيبت العاصمة بالشلل التام وأغلقت كل المتاجر أبوابها وتوقفت حركة المرور واضطر الالاف من الأشخاص التوجه الى مكاتبهم سيرا على الاقدام سبب توقف حركة النقل فيها وتولي رجال الشرطة حراسة المناطق المهمة في المدينة وسط مخاوف منتشرة على نطاق واسع من حدوث مصادمات بين العمال المضربين ومؤيدي الحكومة ودعت أحزاب المعارضة الى اضراب شامل ومقاطعة للانتخابات البرلمانية القادمة (جريدة الثورة، 1984)، وطالبت برفع الاحكام العرفية وتشكيل حكومة انتقالية حتى موعد الانتخابات في 8 من شهر كانون الأول 1984 واعتبرت تنفيذ هذه الشروط أساسية للموافقة في الاشتراك في الانتخابات المذكورة وكان الرئيس محمد حسين ارشاد وعد منذ توليه السلطة في اذار 1982 ان يتحول النظام العسكري في البلاد الى نظام حكم مدني بعد التغلب على الازمات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد (جريدة الجمهورية، 1984) ، استمرت وتيرة الإضرابات في بنغلاديش لتشمل الرحلات الجوية فأعلنت الحكومة عن إيقاف 56 طيارا و17 مهندس للطيران في بنغلاديش من العمل لاشتراكهم في الاضراب الذي أدى الى توقف رحلات شركات الخطوط الجوية الحكومية (بيمان) لمدة يومين على التوالي وأوضح الطيارين ان هذا الاضراب جاء للمطالبة بزيادة أجورهم بواقع 50 في المائة والموافقة على بدلات إضافية لهم الذي عدت الحكومة امرا غير قانوني (جريدة السياسة، 1984)، واخذت الدولة إجراءات لمواجهة اضرابهم واستقدمت طيارين من الخطوط الجوية الدولية للوقوف بوجه اضراب طياروا بنغلاديش (جريدة الجمهورية، 1984)، من شركة الخطوط الجوية الدولية الباكستانية عاودت الملاحة الجوية استئناف رحلاتها بشكل جزئي (جريدة السياسة، 1984)، وفي تطور خطير من نوعه حدثت اشتباكات بين خصوم وانصار الحكومة في أواخر شهر أيلول ، لقي احد المعارضة البنغالية المدعو محمد معز الدين نائب رئيس الجمعية الصليب احمر مصرعه وأصيب مئات الاشخاص بجروح والقت الحكومة القبض على حوالي 400 شخص القي القبض عليهم في العاصمة البنغالية خلال اعمال العنف التي اندلعت عقب بداية الاضراب الذي أعلنته أحزاب المعارضة والمطالبة برفع احكام العرفية واجراء انتخابات حرة من جديد (جريدة الثورة، 1984). أدت هذه الصدامات الدموية الى مصرع واصابة 15 شخصا في اشتباكات عنيفة أجبرت ارشاد على رفع حالة الطوارئ في البلاد ، وطالب ارشاد بعودة الهدوء التي سرعان ما عادت اثرها حركة المرور البرية والجوية الى حالتها الطبيعية في البلاد (جريدة الجمهورية، 1984) ، وبدأ ارشاد في مهادنة المعارضة من خلال تسليم مناصب وزارية لكبار السياسين من المعارضين بعد اقصاء 14 وزيرا سياسيا في مجلس مستشاري الرئيس من مناصبهم ، واكد على تصميمه مجددا على اجراء انتخابات البرلمانية في 8 من شهر كانون الاول القادم على رغم من التهديدات المستمرة لأحزاب المعارضة بمقاطعة هذه الانتخابات ، واعلن مجددا من خلال وسائل الاعلام المحلية انه يرغب برفع الاحكام العرفية، وهذا ما توقعته صحيفة بنغلاديش اوبزيرفر observer)) الناطقة باللغة الانكليزية في مقال لها "ان من المتوقع ان يعرض الرئيس البنغالي مقترحات تهدف الى تخفيف التوتر وإعادة الحقوق الأساسية للبلاد وإلغاء المحاكم العرفية في المناطق وانهاء عمل المحاكم العسكرية والتعهد بإعادة النظر في قضايا مسجلة ضد وزراء بهدف السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية "لكن المعارضة رفضت هذه العروض ورفضت التفاوض اصلا (جريدة الثورة، 1984) (جريدة العراق، 1984) (جريدة الجمهورية، 1984)، وقررت حكومة ارشاد تأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في الثامن من كانون الأول وأكدت ان سبب تأجيل الانتخابات يعود الى الوضع المضطرب في بنغلاديش ، واعلن حزب (جاندال) المؤيد للحكومة العسكرية في البلاد انه سيبذل جهودا من اجل الفوز بجميع المقاعد النيابية البالغة 300 مقعد في الانتخابات وكان تحالف 22 حزبا سياسيا معارضا قد اعلن عن تشكيل لجان عمل في القرى والاقاليم البنغلاديشية تدعو الى مقاطعة الانتخابات (جريدة الثورة، 1984)، وأكدت زعيمة تحالف أحزاب المعارضة خالدة ضياء من ان الحرب الأهلية ستكون حتمية اذا لم يقم الرئيس ارشاد بأجراء الانتخابات البرلمانية

العامة في ظل حكومة محايدة لإعادة الحكم المدني الى البلاد ، وذكرت ان تأجيل الانتخابات البرلمانية الى اجل غير مسمى واستمرار النظام العسكري يمكن ان يؤدي في نهاية المطاف الى مواجهة بين العسكريين والأحزاب السياسية في حين اعلن ارشاد عقب عودته من نيودلهي حيث كان يشارك في تشييع جنازة انديرا غاندي استعداده لأجراء حوار مع الأحزاب المعارضة حول كافة المسائل السياسية (جريدة الاهرام، 1984)، وحاول الرئيس زرع الفتنه بين أحزاب المعارضة لإضعافها ، فتبادلت زعيمتا المعارضة الاتهامات بشان حالات الفشل السياسي السابق مما يهدد بأضعاف الحركة الموحدة امام حكومة الرئيس ارشاد ، وبدأت الشيخة حسنة واجد الاتهامات الشفوية بان اتهمت الرئيس ضياء الرحمن زوج السيدة خالدة بتزعم حكومة غير شرعية في الفترة1975 الى 1982، وردت السيدة خالدة ضياء بان صرحت من خلال مؤتمرا شعبيا خارج دكا ، بان الشعب لن ينسى مطلقا الارباك الناجم عن الفيضانات المدمرة والتخبط الإداري خلال حكم الشيخ مجيب الرحمن والد الشيخة حسينة وزعيم الاستقلال في بنغلاديش، انه رغم من التراشق بالكلمات فان الزعيمتين ستمضيان قدما في الوقف بوجهه حكومة ارشاد (جريدة الجمهورية، 1984) ، صرح ارشاد برغبته اجراء استفتاء شعبي قريب في بنغلاديش ، حول سياسة حكومته بشان اللامركزية في الإدارة ، وكانت هناك مفاوضات بين مسؤولي الدولة تجري للتوصل الى قرار أخير حول هذا الاجراء فبعضهم يرى انه من المفترض ، ان يجرى استفتاء حول نهج السياسي للرئيس ارشاد في ضوء رفض المعارضة البنغالية لمقترحاته بشان اجراء انتخابات برلمانية في البلاد ، والبعض الاخر ترى ان الرئيس ارشاد يجب ان يفرض احكاما عرفية صارمة على البلاد (جريدة السياسة، 1984) (جريدة الجمهورية، 1984) (جريدة الثورة، 1984)، وصرح الرئيس ارشاد عزمة على اجراء انتخابات برلمانية في نيسان المقبل بالرغم من تهديدات الأحزاب المتكررة بعرقلة العملية واكد ان زعماء المعارضة البنغالية يخشون المشاركة في الانتخابات خوفا من المواجهة (جريدة الجمهورية، 1985)، وتعهدت زعيمة المعارضة الشيخة حسينة ، انها لن تدع الرئيس حسين محمد ارشاد يجري الانتخابات البرلمانية في نيسان 1985 دون اشتراك أحزاب المعارضة ذاكره في خطاب لها في اجتماع طلابي (لن تجري انتخابات اذا كنا لا نريدها ولن تجري انتخابات الا عندما نريدها) ، وقالت أيضا ان المعارضة لا تخشى الانتخابات لكنها تريد ان تجري في ظل حكومة انتقالية محايدة وان حزبها يصر على ابعاد وزراء حزب جانادال الذي تسانده الحكومة والتوقف عن الترويج لحملاته الانتخابية (جريدة السياسة، 1985) ، وذكر الرئيس ارشاد في كلمة القاها اثناء افتتاح المؤتمر الدولي بشان الطبيعة والطاقة (ان بلاده ستحصل قريبا على اول مفاعل نووي تجريبي خاص بها سيؤدي الى بناء البنية الأساسية للبرنامج النووي في البلاد) ، وان العلماء والفنيين في بنغلاديش قد انجزوا بالفعل جزءا كبيرا من منشأة المفاعل الذري الذي أقيم في المدينة الجامعية في سافار على بعد 20 كيلو مترا من العاصمة (جريدة الاهرام، 1985) (جريدة العراق، 1985) عاودت المعارضة النشاط بشكل اعنف حيث شهدت العاصمة البنغالية دكا تظاهرات كبيرة دعت اليها أحزاب المعارضة احتجاجا على مقتل احد الطلبة على يد رجال الشرطة ، وذكرت الصحف ان المتظاهرين احرقوا سيارات نقل الركاب ورشقوا رجال الشرطة بالحجارة أدى الى إصابة عدد من الأشخاص ، وطالت الحرائق أيضا عدد من مكاتب الأحزاب المعارضة ومراكز ثقافية ومكاتب طلابية ومنشأة أخرى في بنغلاديش واقتحموا منازل للمسؤولين عن تنظيم العمال والفلاحين في حزب عوامي ونهبوها ثم احرقوها (جريدة العراق، 1985) ؛ (جريدة الثورة، 1984) ، قررت بعدها الحكومة الغاء الانتخابات العامة وتشديد تطبيق الاحكام العرفية وحظر أي نشاط سياسي والقت القبض على عدد كبير من زعماء المعارضة ومنهم عضو الرابطة الديمقراطية واخر من حزب بنغلاديش الوطني واخر من حزب العمال (جريدة الرأي، 1985)، وحددت الحكومة إقامة الزعيمتين للمعارضة الشيخة حسينة رئيسة رابطة عوامي وخالدة ضياء رئيسة الحزب الوطني ومنعتا من استقبال أي زوار وتعذر تماما الاتصال بهما تلفونيا مدة 24 ساعة حيث قطع خط الهاتف الخاص بكل منهما وصرح وزير الداخلية عبد المنان صدقي (بانه يجب عليهما عدم مغادرة المنزل من اجل امنهما) (جريدة السياسة، 1985)، كذلك امر الرئيس حسين محمد ارشاد حظر جميع اشكال النشاط السياسي واغلق الجامعات الست في البلاد ،منها ثلاثة للطب، جاء ذلك حسب أوامر عليا لوزارة الصحة، وفرض حظر التجوال في العاصمة دكا واعتقل 156 شخصا بينهم ساسة كبار وقادة للطلاب ودعاة لنشاط الاتحادات العمالية، وأغلقت جميع المؤسسات التعليمية في جميع انحاء البلاد، وأعاد تعيين كبار الضباط في الجيش وفرض الاحكام العرفية في خمس مناطق واعلن عن استفتاء مرتقب في أواخر اذار او بداية نيسان 1985 سعيا للحصول على موافقة على استمراره في الحكم الى حين تشكيل حكومة مدنية (جريدة الأهالي، 1985) (جريدة السياسة، 1985) (جريدة الوطن، 1985) ، وقرر الغاء الانتخابات البرلمانية ، وشدد الاحكام العرفية المفروضة في البلاد بشكل اكبر ، وقامت الشرطة بتطويق اثنين من ابرز زعماء المعارضة، والقت القبض على زعيم اخر بينما اختفى زعماء المعارضة الاخرون (جريدة النهضة،

1985) (جريدة الاهرام، 1985) ، وتفجرت احداث العنف خلال الاستفتاء على الحكم العسكري الذي دعا اليه ارشاد ، بسبب رفض المعارضة الاشتراك فيها، فقد شهدت العاصمة دكا انفجار قنبلة يدوية لقي شخصان مصرعهما قرب قصر الرئاسة خلال عملية الاستفتاء العام (جريدة الوطن، 1985) (جريدة الاخبار، 1985) .

ونتيجة لهذه الظروف العصيبة ، قرر الصحفيون البنغلاديشيون ، تأجيل اضراب كان من المقرر اني يجري في اخر أسبوع من شهر أيار، لمطالبة أصحاب الصحف بزيادة الأجور (جريدة التضامن، 1985)، ورغم مقاطعة المعارضة للانتخابات المحلية في بنغلاديش، بدأت الانتخابات المحلية في ظروف امنية لا بأس بها ، وفي جو من الهدوء وعلى الرغم من اطلاق نداء المقاطعة المستمر والاضراب العام الذي اطلقته أحزاب المعارضة بهذه المناسبة جرى التصويت الرسمي واعلن الحكومة، ان التصويت جرى في 16 أيار 1985 في 251 دائرة من بين 460 دائرة فرعية أنشئت مؤخرا واطلق عليها (اوبازيلاس) ، لانتخاب رؤساء المجالس على أساس غير حزبي وقد دعي 23.1 مليون ناخب من بين 40 مليونا للأدلاء بأصواتهم (جريدة الجمهورية، 1985) ، وشارك اكثر من 22 مليون شخص في الجولة الثانية والأخيرة للانتخابات التي جرت في يوم 20 من الشهر ذاته وجرى نشر اعداد كبيرة من افراد الشرطة لحفظ النظام في مراكز التصويت تحسبا من تجدد المصادمات بين اتباع المرشحين المتنافسين (جريدة الثورة، 1985) ، والتي سرعان ما دبت في صفوف المتنافسين وراح ضحيتها العديد من القتلى والعشرات من الجرحى (جريدة الجمهورية، 1985) ، وأعلنت المعارضة البنغالية اضرابا عاما بالبلاد حيث اعتزم خصوم الرئيس محمد حسين ارشاد تنظيم مظاهرات واضراب يشمل جميع ارجاء البلاد، وقد فرضت الحكومة إيقاف كافة أنواع الحملات الانتخابية قبل يومين من بدا الانتخابات للحيلولة دون وقوع اعمال العنف والملاحظ ان الحكومة أجبرت زعماء تحالفات المعارضة او حزب جماعة إسلامي ، اما يلزمون منازلهم او يقبعون في مخابئهم منذ الحظر المفروض على الأنشطة السياسية في اول اذار الماضي ودعا زعماء المعاضة الى مقاطعة عملية الاقتراع التي ادعوا انها ستزور لصالح المرشحين الديمقراطيين (جريدة الراية، 1985)، وكان الرئيس محمد حسين أرشاد اكد عزم بلاده اجراء انتخابات وطنية بأسرع وقت من اجل عودة مبكرة للديمقراطية في بلاده ووجه خطاب لرؤساء المجالس البلدية للمناطق القروية الذين انتخبوا مؤخرا ان حكومته تؤمن بالانتقال الى الديمقراطية بشكل سلمي من خلال الانتخابات وطالب أحزاب المعارضة بتغيير تفكيرها ومواقفها لصالح المشاركة في انتخابات وطنية لإقامة حكومة ديمقراطية في اسرع وقت ، وكان أرشاد قد اجل الانتخابات البرلمانية ثلاث مرات سابقا (جريدة الثورة، 1985) . ونظرا للظروف المناخية السيئة التي مرت بها بنغلاديش قررت هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي تقديم قرض قيمته 48 مليون دولار بشروط ميسرة للمساعدة في مواجهة اضرار الفيضانات المدمرة التي اجتاحت البلاد مؤخرا ويستفاد من هذا القرض الذي يوف بانه الأول من نوعه حوالي 115 الف عائلة من عائلات المزارعين ويتضمن المشروع أيضا انشاء السدود البسيطة وتحسين أنظمة الصرف في عدة مناطق وضمان تدفق المياه ومنها المساعدة في تخزين مياه الفيضانات واستغلالها في أوقات الجفاف (جريدة الثورة، 1985) ، ووصفت الصحف إعصار شهر أيار الماضي بأنه ثاني اعنف إعصار مدمر تشهده البلاد وذلك بعد إعصار عام 1770 على المنطقة ذاتها الذي راح ضحيته ما يقارب مليون شخص (جريدة الهند، 1985).

وفي خطوة نحو كسب ود المعارضة البنغلاديشية ، اعلن الرئيس محمد حسين ارشاد استعداده لأجراء انتخابات في أي وقت ترغب به الأحزاب السياسية المعارضة وجاء هذا التصيح بعد يومين من إعلانه تعيين 11 وزيرا جديدا في حكومته من بينهم مستشار للشؤون الخارجية وهو مايون رشيد شودري وثلاثة وزراء دولة ونائب وزير ، وأشار في مؤتمر صحفي عقده من بكين العاصمة الصينية في السابع من شهر تموز 1985، ان قانون الاحكام العرفية سيظل ساري المفعول لحين الانتهاء من عملية الانتخابات وان حكومته قدمت كل شيء ممكن للأحزاب في محاولة جادة لإقامة انتخابات ديمقراطية وأشار ان محاولات حكومته هذه قد قوبلت بالرفض القاطع من قبل الأحزاب المعارضة التي تطالب برفع قانون الاحكام العرفية قبل إقامة أي نوع من أنواع الاقتراع (جريدة الثورة، 1985).

عاودت الحكومة البنغلاديشية في تصريح صحفي لوزير الاعلام البنغالي سراج الحسين خان، ان الانتخابات العامة في بلاده ستجرى خلال الفترة الواقعة بين شهري تشرين الاول 1985 واذار من عام 1986 ، بعد ان سبق للحكومة ان اجلت الانتخابات لثلاث مرات سابقا (جريدة الثورة، 1985) ، واجرى رئيس بنغلاديش حسين محمد ارشاد تعديلا وزاريا اعفى بموجبه وزيرين وعهد لوزير الاعلام بحقيبة جديدة وقال في بيان رسمي ان وزير التخطيط الدكتور عبد المجيد خان قد عين سفيرا في احدى الدول واعطيت وزارة التخطيط الى وزير جديد هو سلطان احمد شودرى (جريدة الجمهورية، 1985) ، لكن هذه الإجراءات لم تقلل من عزيمة المعارضة للسلطة ،

فقد عثرت الحكومة على كمية كبيرة من الأسلحة في الأقسام الداخلية لطلاب الجامعات وسارعت الشرطة المحلية القبض على 200 طالب اثر ذلك واكتفت الحكومة في دكا بالقول انهم قاموا باعمال شغب في الحرم الجامعي (جريدة الثورة، 1985) ، واشترطت حكومة النظام العسكري في بنغلاديش على الأحزاب السياسية المعارضة في البلاد، ان تعلن استعدادها للاشتراك في الانتخابات البرلمانية قبل اتخاذ الحكومة قرارا بشان إعادة النشاط السياسي في البلاد، وصرح شاه معظم حسين وزير الاعلام في حكومة حسين ارشاد قولة ان المعارضة افشلت ثلاث محاولات في الماضي لأجراء انتخابات برلمانية ، وأضاف انه من الضروري الحصول على ضمان من جماعات المعارضة الرئيسية على اشتراكهم في الانتخابات قبل ان نمنحهم حرية مزاولة نشاط سياسي كامل في بنغلاديش (جريدة الوطن، 1985)، وكان حسين ارشاد وعد بأجراء انتخابات عامة أوائل العام المقبل، بينما يرفض ساسة المعارضة هذه الانتخابات لأنها سوف تضفي الشرعية على الحكم العسكري .

جدد قادة أحزاب المعارضة في منتصف شهر تشرين الأول من عام 1985، دعوتهم الرامية الى اجراء انتخابات برلمانية على الفور، من اجل الانتهاء من نظام الاحكام العرفية والانتقال الى حكومة مدنية ديمقراطية ، وطالب تحالف مكون من 15 حزبا من الأحزاب الرئيسية المعارضة بزعامة السيدة خالدة ضياء وتحالف الأحزاب السبعة المعارضة الأخرى بقيادة السيدة حسينة واجد ، في تجمعين منفصلين بضرورة عقد انتخابات حرة عادلة تنهي الحكم العسكري وحذرت السيدة حسينة من ان تحالفها لن يسمح بعقد انتخابات في ظل الحكم الحالي في بلادها، وطالبت بتعهد كامل من الحكومة بالسماح بقيام الأنشطة السياسية المفتوحة على الفور حتي تتمكن الأحزاب من الوصول الى الشعب هناك (جريدة الجمهورية، 1985)، ومن المتوقع ان يتصاعد الصدام بين الحكومة والمعارضة في بنغلاديش بعد سلسلة من الصدامات والاعتقالات جرت في صفوف القيادات العمالية المعارضة في العاصمة دكا، وقد دعت مجموعة من المعارضة في بنغلاديش الى الاضراب لمدة 6 ساعات احتجاجا على مصرع شخصين واصابة عشرين اخرين بجراح في حوادث مداهمة الشرطة في اكبر المصانع في بنغلاديش، واعلنوا ان هذا الاضراب سيكون مقدمة لتحدي نظام الحكم العسكري السائد في بلادهم الذي يقوده محمد حسين ارشاد ، وأعلنت مصادر نقابية ان السلطات أطلقت سلسلة من الأوامر لفصل عدد من العاملين في مصنع الغزل الذي يعد من اكبر المصانع في البلاد، الذي يبلغ عدد العاملين فيه نحو 42 الف عامل من المطالبين بتحسين اجورهم (جريدة الوطن، 1985) ، فيما تعهد الرئيس حسين محمد ارشاد بأجراء انتخابات عامة وإلغاء الاحكام العرفية في العام المقبل سواء وافقت او رفضت أحزاب المعارضة ذلك ، واكد على ان الانتخابات العامة ستجري في العام المقبل سواء اشتركت فيها أحزاب المعارضة ام لا ، لأنها غير مهمة ، وأضاف ان على أحزاب المعارضة ان تشترك في الانتخابات والا انها ستختفي ، واكد قائلا ان أحزاب المعارضة انتهت حتى لو حصلت على بعض المقاعد في البرلمان المقبل، ووعد برفع الحظر عن نشاطات الأحزاب المعارضة في مطلع العام المقبل للاستعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي لم يحدد موعدها (جريدة الوطن، 1985) .

وجهت امس أحزاب المعارضة ثلاثة نداءات منفصلة بالقيام بأضراب عام لمدة نصف يوم خلال بداية أسبوع الأول من بداية العام 1986، بهدف تأييد مطالبها الخاصة بإلغاء الاحكام العرفية ، وقد وجهت هذه النداءات خلال اجتماعات عامة منفصلة عقدتها مجموعتان من الأحزاب المتحالفة المعارضة وتضم 22 حزبا فضلا عن احد الأحزاب الدينية، عززت اتحادات المعارضة تأييدها لمئتين وخمسين الف من العاملين في صناعة النسيج وفي مهن أخرى متعددة الهدف منه المطالبة في زيادة اجورهم في العمل (جريدة الثورة، 1986)، وقد كان رد السلطات الحكومية على هذه التطورات باعتقال مئة شخص تقريبا وفصل 15 اخرين من عملهم في الوقت ذاته الذي اقام فيه الجيش ثلاث مستشفيات ميدانية في دكا، والغرض منه مواجهة الاضراب العام الذي بدأه الفا من الأطباء والمهندسين والعاملين في وزارة الزراعة للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية وإلغاء الاحكام العرفية، وردت الحكومة باعتقال 6 من زعماء الاضراب ليصل عدد الزعماء المعتقلين الى 12 زعيم ، وجهت اليهم تهم تحدي الاحكام العرفية التي تحظر الإضرابات (جريدة الاهرام، 1986)، وتمت عملية القاء القبض عليهم خلال اجتماع عقد المضربون في مقر قيادتهم العامة ، كما توقف عن العمل نحو 150 الف عامل بمصنع الجوت وهو احدى المصانع الحيوية للبلاد ، وتسبب الإضرابات في إعاقة حركة المواصلات بكافة أنواعها ، و أغلقت المحاكم والمعاهد التعليمية ولم تشاهد الا عدد من السيارات الحكومية الباصات تسير وسط حماية مشددة من الجيش، وصدحت هتافات المتظاهرين من أعضاء المعارضة والبطالة والعمال وهي تهتف (تسقط الحكومة العسكرية ، اعقدوا الانتخابات او اتركوا الحكم) ورشق المتظاهرين الغاضبين سيارة وزير الشؤون العسكرية بالحجارة واشعلوا النار في عربة تقل تابعة للمفوضية البريطانية (جريدة الثورة، 1986) (جريدة الجمهورية، 1986) (جريدة الاخبار، 1986) ، ولتلافي هذه الفوضى العارمة ، أعلنت

الحكومة الموافقة على زيادة أجور أربعين الف طبيب ومهندس زراعي واعطتهم ضمانات وتعهدات بتحقيق مطالبهم أخرى تباعا ، قرر ممثلو المضربين على ضوئها الدعوة لأنهاء الاضراب واستئناف العمل فورا ، وذكر الناطق باسم المضربين شمس العلم ميلون (ان الرئيس ارشاد امر باتخاذ بعض الإجراءات استجابة لمطالبهم وقد حققنا بعض المكاسب الإيجابية) ، وأشار الى اطلاق سراح 7 من زملائه تم اعتقالهم في بداية الاضراب وإعادة 15 اخرين كانت قد طردتهم السلطات من وظائفهم على خلفية الإضرابات (جريدة الثورة، 1986) ، والحقيقة لابد ان نشير الى ان ارشاد كان قد سمح بحرية الأحزاب لمعاودة نشاطها قبل رفع قانون الطوارئ المفروض على بلاده ، وقامت جماعة تقدر بخمسين شخصا من الحزب الشيوعي بالهجوم على مقر حزب جاماتا الإسلامي ، فأحرقت محتويات المركز ومزقت الاثاث وجرح في الحادث اشخاص عده وذكر رحمان نظامي السكرتير العام للحزب ، ان قوات السلطة وراء الهجوم والغاية هي(تثبيط همتنا في الدعوة لرفع قانون الطوارئ لكننا لن نخضع للتهديد وسنظل ندعو لإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد بكل السبل المتاحة) (جريدة أسبوع العربي، 1986)، وتناقلت وسائل الاعلام المحلية ان الشرطة البنغلاديشية تمكنت من ابطال مفعول قنبلة موقوتة زرعت في جامعة دكا الحكومية ،ويعتبر هذا الحادث الرابع من نوعه وتظاهر الطلبة مستنكرين اعمال الشغب والعنف التي تمارسها احدى الجماعات السياسية المعارضة داخل الجامعة (جريدة العراق، 1986) (جريدة الجمهورية، 1986) ، والحقيقة ان هذا العمل الذي يستهدف الجامعات الحكومية واستمرار اعمال الشغب والعنف داخل الحرم الجامعي يتحمل مسؤوليتها كل من الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة حيث يقوم كلا الجانبين بتسليح انصارهما من طلبة الجامعة بما يهدد الامن الداخلي للعملية السياسية والتربوية .

هددت رابطة معارضة رئيسة تضم 16 حزبا في بنغلاديش ، بتصعيد حملة عدم ولاء شعبي ضد الحكومة في حالة عدم اعلان الأخيرة من جانبها موعدا لانتخابات الرئاسة والبرلمان في غضون شهر وقالت الرابطة التي يتراسها الريس السابق خان ذاكر مشتاق احمد في قرار لها يوم 23 كانون الثاني 1986(ان الازمة السياسية التي تمر بها بنغلاديش يمكن حلها فقط خلال قيام حكومة منتخبة) (جريدة القادسية، 1986). فكانت البلاد تشهد موجة من المصادمات والاشتباكات وحوادث احراق سيارات خلال المصادمات مما اضطر السلطات لفرض حظر للتجوال في البلاد بعد اضراب شل مدن بنغلاديش وتوقفت الحياة بشكل فعلي واثر هذا الامر على الحالة النفسية للسكان لما تشهده البلاد من توترات سياسية (جريدة العراق، 1986) (جريدة الجمهورية، 1986)

أعلنت المعارضة البنغالية مقاطعتها للانتخابات ووصفتها (بالمهزلة الانتخابية) وجددوا مطالبهم برفع الاحكام العرفية ونقل السلطة الى حكومة انتقالية للأشراف على الاقتراع المقرر اجرائه في نيسان عام 1986 وأكدت المعارضة على انها عازمة في تنظيم مظاهرات معادية للحكومة في مختلف ارجاء البلاد والدعوة لأضراب عام في 22 اذار ولمده يومين في محاولة لمنع المرشحين من ترشيح انفسهم رسميا وحاول ارشاد تهدئة الأوضاع واعلن (ان الانتخابات ستكون خالية من أي شكل من اشكال التأثير الاداري وذلك في محاولة لتهدئة معارضيه) ، وكانت المعارضة وحزب الجمعية الإسلامية ارغمت الحكومة على الغاء الانتخابات ثلاث مرات خلال العامين الماضيين بتهديدهم بمقاطعتها واجبرت الحكومة على تسفير القائمة بالأعمال الاسترالية الانسة ميري ويكس بسبب اتهام المعارضة لها بالتدخل في الشأن الداخلي الأفغاني (جريدة الوطن، 1986) ، ونجح الرئيس ارشاد في اقناع المعارضة بالمشاركة بالانتخابات في26 نيسان 1986، لان استمرار المقاطعة تؤدي الى فشل اجرائها ، والحقيقة التاريخية التي يجب ان يشار لها ، ان بنغلاديش كانت من ضمن الدول القليلة التي تضع مواعيد للانتخابات ولكن الناخبين لا تتسنى لهم فرصة التوجه الى صناديق الاقتراع، والحقيقة ان تسلم الرئيس حسين محمد ارشاد منذ ان تسنم رئاسة البلاد عام 1982، دعا الى اجراء انتخابات عامة في اربع مناسبات مختلفة ، وفي كل مرة كانت المعارضة ترفض المشاركة في الانتخابات مالم يتخلى رئيس الجمهورية عن منصبه .

على ايه حال واجه موعد الانتخابات المحدد هذه المرة أيضا مقاطعة من قبل أحزاب المعارضة ، ولكن كان الامر هذه المرة مختلفا، فقد اعطى رئيس الجمهورية موعدا نهائيا لمشاركة المعارضة وقبل الموعد المقرر بثلاث أسابيع ووجه العديد من الدعوات للمشاركة بواسطة أجهزة الاعلام ، وأعطى خصومة مهلة 9 ساعات للموافقة على المشاركة في الانتخابات والا سيشارك حزبه (حزب جاتيا) في الانتخابات لوحدة ويبدو ان حملة التهديد أعطت نتائج جيدة وإيجابية ووافق الجميع على ان يكون السابع من شهر ايار القادم موعدا لأول انتخابات تجري في البلاد (جريدة الجمهورية ، 1986)، وفي خطوة جديدة قرر الرئيس حسين محمد ارشاد تقليص الانفاق على الحملات الانتخابية وأصدرت اللجنة المشرفة على الانتخابات التعليمات التي تقضي بالزام المرشحين تقليص الانفاق على المستلزمات الانتخابية من ثلاثة الاف وثلثمائة دولار الى 66 دولار، لأجل عملية الانتخابات التي ستجري في السابع من شهر أيار

المقبل وحددت السلطات الحكومية للمرشحين فترة امدها خمسة وثلاثين يوما لأعاده نفقات حملاتهم الانتخابية في وقت كانت البلاد مازالت تعاني من موجات العنف والاضرابات المستمرة (جريدة العراق، 1986)

وأخيرا، ستجري الانتخابات التشريعية التي ينتظرها 49 مليون نائب بنغلاديشي منذ اربع سنوات، وأعلنت الشيخة حسنة واجد، زعيمة حزب المعارضة رابطة العوامي (الشعب) انها ستشارك في هذه الانتخابات ، والمعروف ان هذه الرابطة تجمع عشرة أحزاب من الوسط واليسار وتلعب دورا مهما في معارضة نظام العسكر الحاكم منذ انقلاب اذار 1982 وكانت المعارضة تعارض اجراء انتخابات تشريعية قائلة بانها (مهزلة تهدف الى إعطاء نظام العسكر غير الشرعي صفة شرعية) لكن هذه المرة وافقت الشيخة حسنة خوض الانتخابات لاعتبارها ان الرئيس ارشاد قدم مؤشرات لعودة الديمقراطية فقد وعد الأخير بعوده الحريات السياسية وحل المحاكم العسكرية الخاصة قبل الانتخابات وإلغاء قانون الاحكام العرفية بعد اعلان النتائج ، لكن هذا لا يعني ان كل اطراف المعارضة ستشارك لان الطرف الاخر من المعارضة التي تتزعمه المراءة الأكثر تصلبا من حسنة واجد ، هي خالدة ضياء ، والمعروف ان هذه السيدة تتزعم حزب بنغلاديش الوطني ، وكانت تصر على مقاطعة الانتخابات وتتكلم باسم سبعة أحزاب يمينية معارضة لإرشاد والمعارضة الأخرى (جريدة الدستور ، 1986)

اجراء الانتخابات البرلمانية الأولى في البلاد

تم اجراء الانتخابات وفق الموعد المحدد في 7 أيار 1986، ودلت النتائج الأولية المعلنة في 18 دائرة انتخابية على ان حزب جاتيا الحاكم فاز ب81 مقعد مقابل 103 مقاعد ، حصلت عليها أحزاب المعارضة لكن من الموكد ان هذه الانتخابات سيظهر من يطعن في نتائجها ونزاهتها ، وتوقفت فجأة اعلان النتائج الانتخابية البرلمانية وتوقف التلفزيون الحكومي في دكا بصورة مفاجئة أيضا على اعلان نتائج الانتخابات وذلك بعد ان أظهرت اخر النتائج ان حزب جاكيا الذي تدعمه الحكومة اخذ يتراجع بصورة كبيرة وتقدم المعارضة فيها وقد حمل الرئيس ارشاد المعارضة مسؤولية ايه اعمال عنف او تلاعب في الانتخابات وهي تهم وجهتها المعارضة لحزب جاكيا والحكومة منذ بدء الاقتراع ، وانتشرت اشاعات بإعادة الانتخابات في المناطق التي تشهد العنف وعدم الاستقرار الأمني (جريدة الوطن العربي، 1986) (جريدة الاحرار، 1986)

أظهرت النتائج النهائية في دكا فوز حزب جاتيا بالأغلبية الساحقة في الانتخابات البرلمانية ببنغلاديش ، واظهرت الأرقام النهائية التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات حصول الاخير على 132 مقعد من مجموع 264 ، فيما حصل حزب عوامي المعارض الرئيسي للحكومة على 70 مقعدا ، ونالت الأحزاب الأخرى المتحالفة معه على عشرين مقعدا وذكرت المصادر ان الاقتراع حدث في 36 دائرة انتخابية (جريدة الانباء، 1986) (جريدة القبس، 1986) (جريدة العراق، 1986) (جريدة الاهرام، 1986) ، وعليه دعت المعارضة الى الاضراب العام والشامل ورفضها للانتخابات العامة وبدت الطرق خالية من المارة وأغلقت المحلات والمكاتب أبوابها وكانت الشيخة حسينة واجد زعيمة ائتلاف أحزاب رابطة عوامي المعارضة قد دعت الى القيام بهذا الاضراب متهمة الحكومة بتزوير في 100 دائرة انتخابية (جريدة الانباء، 1986) (جريدة الثورة، 1986) (جريدة الاهرام، 1986) وطالبت خالدة ضياء المعارضة بمقاطعة جلسات البرلمان ، وطالبت بحله فورا لأنه لا يمثل رأي الشعب على حد تعبيرها ، وتشير التقديرات الأخيرة الى ان حزب جاتيا قد فاز ب134 مقعدا من اصل 200 مقعد تم الاقتراع عليها وفاز في 264 مقاطعة من 300 مقاطعة (جريدة العراق، 1986) (جريدة الاهرام، 1986) (جريدة القبس، 1986)، لكن هذه النداءات لم تثبط همة الرئيس ارشاد ، ويبدو ان السيدة حسينة كانت مصرة على حضور اول جلسة للبرلمان المنتخب الجديد للبلاد (جريدة العراق، 1986) (جريدة القادسية، 1986) (جريدة النهضة، 1986)، واعلن الرئيس ارشاد في 10 تموز 1986 عن تكليفه منير أنور جودري بترؤس الحكومة البنغلاديشية بعد ان يحل الحكومة الحالية ويعين حكومة جديدة (جريدة الراي العام، 1986) ، وأعلنت أحزاب المعارضة بانها ستقاطع انتخابات الرئاسة المقررة في 15 تشرين الأول 1986 واتهمت أحزاب المعارضة الكبرى الرئيس حسين ارشاد بانه سيزيف هذه الانتخابات حتى يظل في السلطة لأطول فترة ممكنة وذكرت زعيمة المعارضة حسينة واجد ان نتيجة الانتخابات جاهزة من الان (جريدة الثورة، 1986) (جريدة العراق، 1986) ودبر لها لهذا التصريح محاولة اغتيال باءت بالفشل اثناء القائها كلمة انفجرت القنبلة على بضعة امتار من المنصة (جريدة الاهرام، 1986) (جريدة الراي العام، 1986)

بدأت انتخابات الرئاسات الثلاثة في بنغلاديش فعلا ، في الموعد المحدد لها في 15 تشرين الأول 1986 ، وسط مقاطعة احزاب المعارضة الرئيسية، ودعوتها لأضراب عام لأجراء الانتخابات في ظل الاحكام العرفية المفروضة على البلاد التي ستجعل لإرشاد

اوفر المرشحين حظا لمتابعة إدارة دفة الحكم ، ويتنافس 12 مرشحا فيهم الرئيس ارشاد الذي يخوض انتخابات الرئاسة كمرشح لحزب جاتيا الحاكم ، فيما ينتمي ستة مرشحين اخرين الى أحزاب سياسية لا تتمتع بالتمثيل البرلماني ، وهناك خمسة اخرين مستقلين (جريدة الوطن، 1986) ، في اعقاب الانتخابات الرئاسية ، حكم الرئيس ارشاد بقبضة حديدية محكمة ، واخذ يبحث عن الشرعية والانتقال الى حكم ديمقراطي حقيقي ليبدا دورا جديدا كرئيس مدني لبنغلاديش ، وعمت احتفالات في سفارات بنغلاديش لعدد من الدول العربية باستعادة بنغلاديش للديمقراطية (جريدة القبس، 1986)

المعارضة تعترض وتتهم حكومة ارشاد بالتزوير

كان لأحزاب المعارضة والشارع البنغلاديشي، رأي اخر عكس تماما ما أراد محمد حسن ارشاد ، فعمت الإضرابات من جديد في تشرين الثاني من العام 1987 ، في ارجاء البلاد في مؤسساتها التعليمية والخدمية التي تعارض نظام الحكم الجديد ، فتصاعدت حدة المصادمات بين القوات العسكرية ، والمعارضة واعتقلت قوات الشرطة العديد من أعضاء المعارضة ومن ضمنهم زعيمة الحزب القومي المعارض خالدة ضياء ، من الفندق الذي تنزل فيه قبل ان تقود مظاهرة ضد الرئيس ارشاد، وحاصرت الشرطة مقر إقامة الشيخة حسنة واجد ، زعيمة حزب رابطة عوامي الذي يعتبر اكبر أحزاب المعارضة في البلاد، وهاجمت الشرطة المتظاهرين بالهراوات والعصي لتفريقهم ، في الوقت الذي القى فيه المتظاهرون الحجارة على قوات الشرطة، كما حاولوا اغلاق الشوارع بأجسامهم عند إشارات المرور ، وأحرقت مجموعة من عناصر المعارضة والمتظاهرين مبنى المركز الثقافي الأمريكي الذي كان مقره في دكا ، وذلك بعد ان سلبوا محتوياته (مجلة روز يوسف، 1986) ، فيما حذر مراقبون للأوضاع الجارية من نشوب حربا أهلية بعد ان أصيبت العاصمة دكا نتيجة للأحداث الأخيرة بالشلل التام بعد ان هوجمت المباني الحكومية والمركبات ، لم تمتثل الشرطة المحلية للأوامر الصادرة من الرئيس ارشاد بقتل أي شخص مثير للشغب على الفور دون محاكمة ، الامر الذي احتج عليه المحامون ووصفوه بانه انتهاك لحقوق الانسان الدستور ، فيما اضطرت الحكومة الى السماح للباعة المتجولين بالجلوس في الشوارع تحت حمايتهم لتمكين المواطنين من شراء حاجاتهم المعيشية بعد ان أغلقت المحلات أبوابها (جريدة الاهرام، 1987) ، فيما طالبت المعارضة بإلغاء الإقامة الجبرية على زعيمتي المعارضة خالدة ضياء وحسينة واجد ، كشرط مسبق لأجراء أي مباحثات حول الإصلاح السياسي في البلاد ، وبالفعل تم اطلاق سراحهم بهدف تنقية الأجواء وفتح باب الحوار من جديد مع المعارضة ، ورفعت الدولة حظر التجوال بشكل جزئي في بعض المناطق دون الأخرى (جريدة الاهرام، 1987)، فيما اعلن التلفزيون البنغالي في أوائل شهر كانون الأول 1987، ان الرئيس ارشاد الذي يواجه احتجاجا متزايدا على حكومته ، المستمر منذ ست سنوات، واعلن عن حل البرلمان في بيان أذيع في ساعات متأخرة من ليله السابع من الشهر ذاته ووضح من خلال البيان، ان الرئيس اتخذ القرار بمقتضى الدستور ولم يذكر تفصيلات أخرى والمرجح ان هذا الاجراء، جاء لتهدئة المعارضة ، والدليل تراجعت رابطة عوامي عن خطط الانسحاب من البرلمان، وجاء بيان للرابطة (ان جميع أعضاء رابطة عوامي في البرلمان وعددهم 7 عضوا على استعداد للاستقالة من مناصبهم في اطار الاهتمام الأكبر للحركة بأنهاء حكم الرئيس حسين ارشاد ((جريدة القادسية، 1987) (مجلة الدستور العربي، 1987)، ولاح في الأفق تكهنات بتغيير وزاري قريب تمهيدا للانتخابات المبكرة بعد ان حل البرلمان وعمت الإضرابات بشكل عام العاصمة دكا واصيبت بالشلل، وكانت فترة تعيشها بنغلاديش من الهدوء الذي يشوبها الحذر والقلق (جريدة الوطن، 1987) ، ووعد ارشاد بأطلاق سراح المعارضة في محاولة جادة منه لتسوية الخلافات بينه وبين معارضيه الذين يحاولون خلعة من السلطة ووعد أيضا بانه سيرفع حالة الطوارئ تمهيدا لأجراء انتخابات جديدة بعد ضغط المعارضة عليه لإجباره على الاستقالة (جريدة الاهرام، 1987) (جريدة الراي العام ، 1987) ، وأوضح في تصريح صفي له (انه سيعلن تخليه عن الرئاسة اذا فازت المعارضة بالانتخابات البرلمانية القادمة وان صناديق الانتخابات هي التي سوف تحكم بيننا فاذا فازت المعارضة فسوف اتخلى عن الرئاسة وارحل) ، موكدا على انه لن يستقيل تحت ضغوط المعارضة حتى لا يسمح بتعريض استقلال بنغلاديش للخطر عن طريق من وصفهم بمجموعة من أصحاب المصالح وذلك للإشارة الى أحزاب المعارضة [84] (جريدة الوطن، 1987) (جريدة الاهرام، 1987) " (جريدة السياسة، 1987)

اطلق سراح زعيمتي المعارضة حسينة واجد وخالدة ضياء بتاريخ 10 كانون الأول 1987 ، وهي خطوة في اطار خطة لأنهاء الازمة السياسية الداخلية ، التي طالبتا فور الافراج عنهما بتقديم استقالة الرئيس ارشاد كخطوة أولى وضرورية لقبول عرضة بأجراء الحوار الوطني والوصول الى مصالحة وطنية حقيقية (جريدة الاهرام، 1987) (جريدة الراي العام ، 1987) ، في حين اصر الرئيس

ارشاد ان الانتخابات ماضية سواء اشتركت المعارضة ام لا فيها ، وحدد اذار من عام 1988 موعدا لأجراء الانتخابات البرلمانية ، كان الأخير قد حل البرلمان في الخامس من كانون الأول الماضي ، وامر بأجراء انتخابات تشريعية جديدة وذلك عقب احتجاجات واسعة النطاق بعد المظاهرات والاحتجاجات السابقة الذكر في تشرين الثاني الماضي (جريدة الاهرام، 1987) (جريدة الراي العام ، 1987)

هزت العاصمة دكا سلسلة من الانفجارات عشية ليلة الانتخابات الموعودة ، وجاءت هذه الانفجارات بعد موجة عارمة من الإضرابات وحوادث العنف المستمرة في البلاد ، فيما أعلنت زعيمتا المعارضة بانهما قررتا توحيد جهودهما من جديد ،لإجبار الرئيس حسين محمد ارشاد على الاستقالة من منصبه ، وتعهدتا بمنع اجراء هذه الانتخابات مهما كان الثمن في وقت كانت البلاد تعاني من شلل تام في جميع مرافق الحياة فيها (جريدة الثورة، 1988) ، لكن كان لإرشاد قرار اخر ،حيث جرت عملية الاقتراع بالفعل في الموعد المحدد لها في الثالث من اذار 1988 ، واكد المراقبون ان دعوة تحالف المعارضة لمقاطعة الانتخابات لاقت قبولا واسع النطاق حيث بدا الاقبال ضئيلا للغاية من الناخبين على الادلاء بأصواتهم في اكثر من 700 دائرة انتخابية في حين أغلقت بعض الدوائر في وجه الناخبين بسبب اعمال العنف ، في حين بدت شوارع العاصمة دكا ومعظم المدن الرئيسية مهجورة من المارة ، مع وجود تهم بالتزوير في بعض من المراكز الانتخابية (جريدة الاهرام، 1988)

اسفرت النتائج الانتخابية عن فوز حزب جاتيا الذي يراسه الرئيس محمد حسين ارشاد في الانتخابات البرلمانية التي قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية في بنغلاديش، وحصل الحزب الحاكم على اغلبية ثلثي الأصوات في البرلمان وفاز الحزب بما يزيد على 251 مقعد في حين حصل ائتلاف أحزاب المعارضة الذي يضم 7 حزبا سياسيا على خمسة عشر مقعدا وحصلت مجموعتان صغيرتان على مقعد واحد لكل منهما فيما أحرزت المجموعات المستقلة 22 مقعدا (Shehauddin, 1999, p. 37)، واعلن الرئيس ارشاد عن حل الحكومة المؤلفة من 30 عضوا، فيما اعرب مسؤولين حكوميون عن توقعاتهم ان يتم الاعلان عن تشكيل حكومة من فريق وزاري اقل (جريدة الثورة، 1988)

كان عام 1989 عاما عصيبا على بنغلاديش ، فالبلاد مازالت تشهد موجة من الإضرابات ، واعمال العنف العنيفة والمستمرة ، لتتكلل نهاية الربع الأخير من العام ذاته ، بنقص في الغذاء بعد موجة من الامطار والفيضانات اجتاحت البلاد ، وكأن الطبيعة تمتحن بنغلاديش ، وهو الفيضان الأعنف في البلاد بعد فيضانات الأعوام 1974 و1977 و1983، 1987 ، فاصبح السكان بدون مأوى ولا غذاء (جريدة الجمهورية، 1988)

اعلن راديو بنغلاديش الرسمي في بيان له بتاريخ 6 من كانون الأول 1989 عن رفع الرئيس حسين محمد ارشاد، حالة الطوارئ في البلاد وحل البرلمان استجابةً لمطالب أحزاب المعارضة الرئيسية ، وسلم السلطة الى مرشح المعارضة ، كبير قضاة المحكمة العليا شهاب الدين احمد، كنائب للرئيس ليرأس حكومة انتقالية الى حين اجراء الانتخابات القادمة (جريدة الثورة، 1989)

أخيرا ، بالفعل نجحت المعارضة على اجبار الرئيس ارشاد من التنحي عن الرئاسة في بنغلاديش، ونشرت الصحف الخبر وتصدرت الصحف بعض العناوين (امرأتان وراء تنحي الجنرال ارشاد) ، وجاءت الاستقالة تحت ضغط تمرد شعبي عارم عم البلاد ، بعد ان فشلت الاجراءات المتبعة في قمع حركة الاحتجاج الواسعة ضد نظامه بفرض حالة الطوارئ واغلاق الجامعات ومعاهد التعليم وفرض الرقابة المشددة على الاعلام، واخفق في اخماد التظاهرات التي تزداد زخما في الأسبوعين التي سبقت الاستقالة ولم تجدي نفعا الوعود بأجراء انتخابات عامة مبكرة للبرلمان ، والرئاسة في اخماد غليان الشارع البنغلاديشي ، ومقت المعارضة لحكمه .

الخاتمة :

تعتبر فترة حكم الرئيس محمد حسين ارشاد من الفترات المهمة وغير المستقرة في تاريخ بنغلاديش ، اذ فشل الأخير في مهادنة وكسب ود المعارضة والشارع البنغلاديشي ، ساهم في ذلك تردي الأوضاع، والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد ، كما اتهم ارشاد بتزوير الانتخابات مرارا ، وعدم تحقيق الوعود بأنهاء الحكم العسكري، منذ تسنمه السلطة حتى تنحيه منها ، كان نتيجة ذلك ان عاشت البلاد فترة حكمه في فوضى عارمة مع تزايد موجات الإضرابات بين صفوف الشعب والمعارضين للحكم ، وتحالف ضده حزبا رابطة عوامي والوطني البنغالي وقادا مظاهرات ضخمة تستهدف اسقاط حكمه، لم يستطع خلالها ان يسيطر على دفه الحكم ، وانتهت بإجباره على التنحي في 6 ايلول 1990.

المصادر

جريدة، أسبوع العربي. (13 كانون الثاني, 1986). (1370).

جريدة، التضامن. (25 أيار , 1985). (111).

جريدة، الثورة. (21 أيار , 1985). (5482).

جريدة، الثورة. (30 أيلول, 1984). (5249).

جريدة، الثورة. (16اب, 1983). (4835).

جريدة، الثورة. (12 تشرين الأول, 1984). (5521).

جريدة، الثورة. (27 كانون الأول, 1984). (5337).

جريدة، الثورة. (3كانون الثاني, 1986). (5705).

جريدة، الثورة. (25 كانون الأول, 1988). (6453).

جريدة، الثورة. (7 اذار , 1988). (6494).

جريدة، الثورة. (13 كانون الأول, 1989). (9836).

جريدة، الثورة. (10 أيار , 1984). (5106).

جريدة، الثورة. (14 أيار , 1984). (5110).

جريدة، الجمهورية. (13 أيار , 1984). (5366).

جريدة، الجمهورية. (15 أيار , 1984). (5111).

جريدة، الجمهورية . (21 اذار , 1986).

جريدة، الجمهورية. (13 اب, 1983). (5092).

جريدة، الجمهورية. (1ايار , 1984). (3311).

جريدة، الجمهورية. (18 اب, 1984). (5462).

جريدة، الجمهورية. (12 تشرين الأول, 1984). (5518).

جريدة، الجمهورية. (27 كانون الأول, 1984). (5594).

جريدة، الجمهورية. (10 كانون الثاني, 1985). (5608).

جريدة، الجمهورية. (16 تشرين الأول, 1985). (5883).

جريدة، الجمهورية. (4كانون الثاني, 1986). (5963).

جريدة، الجمهورية. (14 كانون الثاني, 1986). (5973).

جريدة، الجمهورية. (28 اذار , 1988).

جريدة، الاخبار. (22 اذار , 1985). (10247).

جريدة، الاخبار. (6 كانون الثاني, 1986). (10495).

جريدة، السياسة. (27 كانون الأول, 1984). (5886).

جريدة، السياسة. (11 كانون الثاني, 1985). (5900).

جريدة، السياسة. (9 كانون الأول, 1987). (6946).

جريدة، السياسة. (25 أيلول, 1984). (5794).

جريدة، العراق. (29 اب, 1984). (2581).

جريدة، العراق. (14 تشرين الأول, 1984). (2643).

جريدة، العراق. (13 كانون الثاني, 1986). (3028).

جريدة، العراق. (11 شباط, 1985). (2747).

جريدة العراق. (14 نيسان, 1986). (3112).

جريدة، الأهالي. (6 اذار, 1985). (178).
جريدة، الاهرام. (6 تشرين الثاني, 1984). (35758).
جريدة، الاهرام. (28 كانون الثاني, 1985). (35841).
جريدة، الاهرام. (14 اذار, 1985). (35876).
جريدة، الاهرام. (3كانون الثاني, 1986). (36185).
جريدة، الاهرام. (12 تشرين الثاني, 1987). (36863).
جريدة، الاهرام. (8كانون الأول, 1987). (36883).
جريدة، الاهرام. (3 اذار, 1988). (36975).
جريدة، الاهرام. (13 أيلول, 1984). (3570).
جريدة، الهند. (15 حزيران, 1985).
جريدة، الرأي. (3 اذار, 1985). (5371).
جريدة، الراي العام . (كانون الأول, 1987).
جريدة، الراي العام. (13 حزيران, 1986). (8109).
جريدة، الراية. (25 أيار, 1985).
جريدة، القادسية. (7 كانون الأول, 1987). (2369).
جريدة، القادسية. (24 كانون الثاني, 1986). (1716).
جريدة، القادسية. (23 أيار, 1986). (1832).
جريدة، القبس. (28 اب, 1986). (5135).
جريدة، القبس. (16 تشرين الأول, 1986). (5183).
جريدة، النهضة. (16 اذار, 1985). (906).
جريدة، النهضة. (24 أيار, 1986). (968).
جريدة، الوطن. (16 تشرين الأول, 1985).
جريدة، الوطن. (7 اذار, 1985). (3607).
جريدة، الوطن. (19 اذار, 1985). (3619).
جريدة، الوطن. (9تشرين الثاني, 1985). (3851).
جريدة، الوطن. (19 اذار, 1986). (3280).
جريدة، الوطن. (7 كانون الأول, 1987). (4596).
جريدة، الوطن. (30نيسان, 1984). (330).
جريدة، الوطن. (28 أيلول, 1986). (4169).
جريدة، الوطن العربي. (8 فبراير, 1986). (481).
جريدة الدستور . (14 نيسان, 1986).
جريدة، الاحرار. (5 أيار, 1986). (440).
جريدة، الانباء. (10 أيار, 1986). (3729).
جريدة، القبس. (10 أيار, 1986). (5028).
جريدة، الانباء. (11 أيار, 1986). (3730).
الخوند، مسعود. (2003). الموسوعة التاريخية الجغرافية. البوسنة .
جلعاد جيمس ، مقدمة الى بنغلاديش ، د.ت ، د. ص.
مجلة، الدستور العربي. (7كانون الأول, 1987). (1469).

مجلة، روز يوسف. (24 تشرين الثاني, 1986). (3050).

Arabic Translated References:

Al Khawand, Masoud. (2003). Geographical Historical Encyclopedia. Bosnia.
Butt, K., & Siddqi, A. (2016, July-December). Pakistan-Afghanistan Relations From 1978 to 2001. *An Analysis A Researh Jouurnal of South Asian Studies*.
Chowdhury, S. M. (2019). *A Brief History of Bangladsh with Essays on Bangladesh Studies,Rajshahi University*.
Journal, *Arab Constitution*. (December 7, 1987). (1469).
Journal ,*Al-Destur*. (April 14, 1986).
Journal, *Rose Youssef*. (November 24, 1986). (3050).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (August 13, 1983). (5092).
Newspaper, *Al-Thawra*. (August 16, 1983). (4835).
Newspaper, *Al-Thawra*. (September 30, 1984). (5249).
Newspaper, *Al Watan*. (April 30, 1984). (35548).
Newspaper, *Al Watan*. (April 30, 1984). (330).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (May 1, 1984). (3311).
Newspaper, *Al-Thawra*. (May 10, 1984). (5106).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (May 13, 1984). (5366).
Newspaper, *Al-Thawra*. (May 14, 1984). (5110).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (May 15, 1984). (5111).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (August 18, 1984). (5462).
Newspaper, *Iraq*. (August 29, 1984). (2581).
News paper, *El-Ahram*. (September 13, 1984). (3570).
Newspaper, *politics*. (September 25, 1984). (5794).
Newspaper, *Al-Thawra*. (October 12, 1984). (5521).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (October 12, 1984). (5518).
Newspaper, *Iraq*. (October 14, 1984). (2643).
News paper, *El-Ahram*. (November 6, 1984). (35758).
Newspaper, *Al-Thawra*. (December 27, 1984). (5337).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (December 27, 1984). (5594).
Newspaper, *politics*. (December 27, 1984). (5886).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (January 10, 1985). (5608).
Newspaper, *politics*. (January 11, 1985). (5900).
News paper, *El-Ahram*. (January 28, 1985). (35841).
Newspaper, *Iraq*. (February 11, 1985). (2747).
Newspaper, *Al-Rai*. (March 3, 1985). (5371).
Newspaper, *the people*. (March 6, 1985). (178).
Newspaper, *Al Watan*. (March 7, 1985). (3607).
news paper, *El-Ahram*. (March 14, 1985). (35876).
Newspaper, *Al Nahda*. (March 16, 1985). (906).
Newspaper, *Al Watan*. (March 19, 1985). (3619).
Newspaper. (March 22, 1985). (10247).
Newspaper, *Al-Thawra*. (May 21, 1985). (5482).
Newspaper, *Al-Tadamon*. (May 25, 1985). (111).
Newspaper, *banner*. (May 25, 1985).
Newspaper, *India*. (June 15, 1985).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (October 16, 1985). (5883).
Newspaper, *Al Watan*. (October 16, 1985).
Newspaper, *Al Watan*. (November 9, 1985). (3851).
News paper, *El-Ahram*. (January 3, 1986). (36185).
Newspaper, *Al-Thawra*. (January 3, 1986). (5705).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (January 4, 1986). (5963).

Newspaper. (January 6, 1986). (10495).
Newspaper, *Arab Week*. (January 13, 1986). (1370).
Newspaper, *Iraq*. (January 13, 1986). (3028).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (January 14, 1986). (5973).
Newspaper, *Al-Qadisiyah*. (January 24, 1986). (1716).
Newspaper, *Al-Watan Al-Arabi*. (February 8, 1986). (481).
Newspaper, *Al Watan*. (March 19, 1986). (3280).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (March 21, 1986).
Newspaper, *Iraq*. (April 14, 1986). (3112).
Newspaper, *Al-Ahrar*. (May 5, 1986). (440).
Newspaper, *Al-Anbaa*. (May 10, 1986). (3729).
Newspaper, *Al-Qabas*. (May 10, 1986). (5028).
Newspaper, *Al-Anbaa*. (May 11, 1986). (3730).
Newspaper, *Al-Qadisiyah*. (May 23, 1986). (1832).
Newspaper, *Al Nahda*. (May 24, 1986). (968).
Newspaper, *Public Opinion*. (June 13, 1986). (8109).
Newspaper, *Al-Qabas*. (August 28, 1986). (5135).
newspaper ,*Al Watan*. (September 28, 1986). (4169).
Newspaper, *Al-Qabas*. (October 16, 1986). (5183).
News paper, *El-Ahram*. (November 12, 1987). (36863).
Newspaper, *Public Opinion*. (December, 1987).
Newspaper, *Al-Qadisiyah*. (December 7, 1987). (2369).
Newspaper, *Al Watan*. (December 7, 1987). (4596).
News paper, *El-Ahram*. (December 8, 1987). (36883).
Newspaper, *politics*. (December 9, 1987). (6946).
News paper, *El-Ahram*. (March 3, 1988). (36975).
Newspaper, *Al-Thawra*. (March 7, 1988). (6494).
Newspaper, *Al-Jomhoriah*. (March 28, 1988).
Newspaper, *Al-Thawra*. (December 25, 1988). (6453).
Newspaper, *Al-Thawra*. (December 13, 1989). (9836).
Shehauddin, S. T. (1999). *Bangladeshi politis since independene.* Bangladesh.